سياسات وبرامج التنمية الريفية للفترة 2006-2014 ودورها في تحقيق التنمية المحلية بالأقاليم الريفية الجزائرية

أ. عبد الحكيم بيصار د. الهاشمي بن واضح
جامعة المسيلة

الملخص :

تعتبر التنمية المحلية القاعدة الأساسية التي تتحقق منها التنمية الشاملة لجميع أقاليم الوطن سواء الريفية أو الحضرية، والجزائر كغيرها من الدول ومن أجل تفعيل جهودها التنموية وجعلها شاملة لجميع أقاليمها، صاغت عدة سياسات وبرامج للتنمية الريفية وهذا من أجل تحقيق التنمية المحلية وأهدافها على مستوى الأقاليم الريفية، وفي هذا الإطار حاولت الدراسة تسليط الضوء على الدور المنوط بالسياسات والبرامج الحالية للتنمية الريفية للفترة 2006-2014 في مجال التنمية المحلية.

وكنتيجة للدراسة ومن خلال تحليل بعض المعطيات الإحصائية للبرامج والمشاريع المرافقة لسياسات التنمية الريفية الحالية تم التوصل إلى أن هذه السياسات والبرامج كان لها دور في تفعيل التنمية المحلية بالأقاليم الريفية، وأدت إلى تحقيق نتائج معتبرة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، إلا أن هذه النتائج والآثار لم ترق إلى مستوى تطلعات سكان هذه المناطق، وحجم المشاريع الريفية لم يصل إلى الحد المطلوب الذي من شأنه التكفل بمختلف احتياجات ومتطلبات سكان الريف الجزائري والبالغ عددهم أكثر من 13 مليون نسمة وتحقيق التنمية المتوازنة المنشودة عبر مختلف سياسات الدولة التنموية.

الكلمات المفتاحية : التنمية المحلية، التنمية الريفية، الأقاليم الريفية، السياسات والبرامج، التجديد الريفي والفلاحي.

Résumé :

Le développement local est considéré comme la base de tout développement globale aux territoires du pays : ruraux ou urbains. En effet, l'Algérie comme tous les pays du monde, et pour multiplier ses efforts de développement et les faire englober tous ses territoires, elle a élaboré plusieurs politiques et programmes du développement rural afin de réaliser ce développement local et atteindre les objectifs visés au niveau des territoires. Dans ce cadre, cette étude met la lumière sur le rôle attribué aux politiques et aux programmes actuels pour le développement rural entre 2006 et 2014 dans le domaine du développement local.

En résultat, à travers l'analyse de quelques données statistiques des programmes et des projets accompagnants les politiques du développement rural actuel, on a trouvé que ces politiques et programmes ont joué un rôle important à pousser le développement local dans les territoires ruraux. Ces politiques ont donné des résultats appréciables au niveau économique et social. Cependant, cela n'a pas satisfait les attentes de la population de ces régions et le nombre des projets n'atteint pas le niveau des besoins souhaités par la population de la compagne algérienne qui compte plus de 13 million de personnes. Aussi, on n'a pas réalisé un développement équilibré à travers les différentes politiques de développement d'état.

Mots clés :

Développement local, Développement rural, les territoires ruraux, Les politiques et les programmes, Le renouvellement rural et agricole.

مقدمة :

تشغل التنمية المحلية في الوقت الراهن الحيز الأكبر من البرامج الحكومية، كونها تعتبر القاعدة الأساسية التي تحقق منها التنمية الشاملة للوطن، وعلى اعتبار كذلك أنها المكون الرئيسي للمشاريع الهادفة التي تعنى بها جميع طبقات المجتمع على المستويات المحلية، فهي الأداة التي يتم من خلالها تظافر الجهود المحلية لتحقيق التنمية الوطنية، وبالتالي تحقيق تنمية متوازنة لجميع الأقاليم داخل الوطن سواء الريفية أو الحضرية منها.

سياسات وبرامج التنمية الريفية للفترة 2006-2014 ودورها في تحقيق التنمية المحلية بالأقاليم الريفية

ولقد أولت الجزائر اهتماما كبيرا بالوسط الريفي من خلال مختلف استراتيجياتها وبرامجها الاستثمارية العمومية وسياساتها للتنمية الريفية وهذا نظرا لكون غالبية بلدياتها تصنف ضمن خانة البلديات الريفية (979 بلدية من بين 1541 هي ريفية بكليتها)، ولهذا جاءت هذه البرامج والسياسات من أجل تحسين ظروف معيشة سكان هذه المناطق وتحقيق مستويات محسوسة من التنمية المحلية على مستوى الأقاليم الريفية.

إن السياسات والبرامج التي انتهجتها الجزائر في إطار التنمية الريفية بمختلف مراحلها، قد أدت إلى تغيير صورة الأقاليم الريفية، وإحداث مشاريع تنموية لعدد كبير من المناطق الريفية، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية المحلية بها، إلا أن هذه المساهمة تباينت درجتها حسب السياسات وبرامج الدعم المختلفة المرافقة لها، وتعتبر سياسات التجديد الريفي والفلاحي من أهم مراحل سياسات التنمية الريفية بالجزائر والتي تم تبنيها في المخططين الخماسيين الأخيرين للتنمية، فهي سياسة هادفة للنهوض بالأقاليم الريفية ودعم التنمية المحلية بها، ولهذا ومن أجل معرفة الدور المنوط بهذه السياسات والبرامج الحالية للتنمية الريفية والمعدة للفترة 2006-2014 في التنمية المحلية كانت إشكالية الدراسة على النحو التالي :

ما هو دور سياسات وبرامج التنمية الريفية للفترة 2006-2014 في تحقيق التنمية المحلية بالأقاليم الريفية الجزائرية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قسمت الدراسة إلى المحاور التالية:

I- سياسات وبرامج التنمية الريفية الحالية بالجزائر

II- علاقة سياسات وبرامج التنمية الريفية بالتنمية المحلية في الجزائر

III- دور سياسات وبرامج التنمية الريفية الحالية في تحقيق التنمية المحلية

I – سياسات وبرامج التنمية الريفية الحالية بالجزائر:

لقد تم منذ سنة 2006 بعث سياسات وبرامج جديدة للتنمية الريفية، مبنية على مقاربة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، حيث تم بعث سياسة التجديد الريفي لسنة 2006 وهذا بناء على اجتماع الحكومة والولاة في نفس السنة، ووضع برنامج لتنفيذها وهو برنامج دعم التجديد الريفي، وفي سنة 2009 قامت الجزائر بانتهاج سياسة التجديد الفلاحي والريفي وهي السياسة الحالية للتنمية الريفية، حيث بدأ في تنفيذها منذ شهر فيفري 2009 من خلال الخطاب المؤسس لرئيس الجمهورية في بسكرة.

I – 1 سياسة التجديد الريفي 2006 :

لقد تشكلت هذه السياسة نتيجة لتراكمات المراحل السابقة وأيضا وفق التوجهات العالمية، وابتداء من سنة 2004 تقرر ترقية وإعادة إحياء المناطق الريفية عن طريق إطلاق العديد من النشاطات الاقتصادية وتثمين الموارد البشرية، مع الأخذ في الحسبان تنوع الوضعيات ونقاط القوة والقدرات الخاصة بكل إقليم[1].

لقد ظهرت التنمية الريفية وإعادة حيوية المناطق الريفية كمواضيع ذات أولوية . ولقد قامت سياسة التجديد الريفي بجعل هذه الأخيرة أهدافا ذات أولوية مع اقتراح إجراءات أنسب تهدف إلى التكفل بإشكالية التنمية الريفية القائمة في الموارد الطبيعية المحدودة والهشة من جهة والضغط الاجتماعي المتزايد من جهة أخرى[2] .

ولهذا تركز سياسة التجديد الريفي على الأمن الغذائي للأسر الريفية وإعادة التوازن البيئي وتحسين ظروف حياة سكان الريف، وذلك لكونها تعتبر محاور ذات أولوية في مجال التنمية الريفية .

يهدف التجديد الريفي المرسوم ضمن إطار سياسة وطنية والمتفاعلة مع مجموع المؤسسين الفاعلين (المحليين والوطنيين) إلى تجديد الرؤية تجاه العالم الريفي ورسم معالمه في المستقبل بغية اكتشاف قدراته من خلال إقامة دعائم سياسية واقتصادية

واجتماعية قوية، ولا سيّما العمل على إدراج طرق تناول جديدة ومناهج تأطير مرافقة ومدعمة لطاقات السكان والمؤسسات الملتزمة بسياسة الإقليم هذه[3].

ولقد تم انجاز سياسة التجديد الريفي من خلال البرامج الولائية للتنمية الريفية المتكاملة التي تم إنشاؤها بواسطة أربعة برامج لكل هدف.وإن كل واحد من هذه البرامج يضم مشاريع جوارية للتنمية الريفية المتكاملة تدور حول أربعة مواضيع موحدّة وهي :

- تحديث أو إعادة الإعتبار لقرية ما أو قصر يتمثل في تحسين نوعية و ظروف الحياة في الوسط الريفي.
- تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي بإبراز الاقتصاد المحلي وإحداث العمليات التجارية والسياحة الريفية والصناعة الحرفية وتثمين المنتجات المحلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة المتوسطة والصغيرة من جهة، و تحسين الإقليم الريفي بجعله مطمح أنظار الشباب ودافعا لعودة السكان لما يحمل من منشآت جديدة من جهة أخرى.
- حماية وتثمين الموارد الطبيعية مثل الغابات والسهوب والواحات والجبال والسواحل.
- حماية وتثمين الممتلكات المادية واللامادية للريف مثل المنتجات المحلية الزراعية وحماية المواقع والمنتوجات التاريخية والثقافية وتثمين المواقع الثقافية وضمان التظاهرات التقليدية...

تبدأ سياسة التجديد الريفي بتبني مفهوم "الأقاليم الريفية" وتكريس نظرة جديدة للعالم الريفي الذي يعتبر فضاء ذا معطيات خاصة متنوعا، له ديناميكيته الخاصة به، ومزودا بمشروع مستقبلي، والانتقال من نظرة "الفضاء اللاحق للمدينة" إلى فكرة "الفضاء الخاص" هو لب التجديد الريفي بمعنى[4] :

• تجديد مقاربات التنمية والأهداف المتوخاة (التخصص وتحويل تخصص الأقاليم، البحث عن تضافر القوى على مستوى الأقاليم، لامركزية القرار المتعلق بالتنمية الريفية، التنسيق الأفضل للتدخلات، اختيار أفضل للعمليات التي يتم القيام بها، نجاعة تخصيص الموارد المتاحة، وتحسين جاذبية الأقاليم الريفية وتنافسيتها) ؛

• تجديد سياسات مرافقة سكان الريف ؛

• تجديد طرق العمل وآليات التدخل لجمع المبادرات المحلية وتنسيقها ضمن مشروع متكامل يسمح باستغلال تضافر الجهود وضمان تكوين تعاضدي للموارد والوسائل المتاحة ؛

• تجديد التأطير المؤسساتي للتنمية الريفية المتكاملة ؛

• تجديد تعميق مسار اللامركزية وفك التمركز، والاندماج وتنسيق البرامج وإنشاء العلاقات التعاقدية والشراكة بين المؤسسات وفاعلي التنمية، وتوجيه الاستثمارات العمومية وتسهيل الاستثمارات الخاصة، وهيكلة التشاور ومشاركة السكان.

I – 2 سياسة التجديد الفلاحي والريفي (من 2009 إلى يومنا هذا) :

السياسة الحالية للتنمية الريفية تمثلت في سياسة التجديد الفلاحي والريفي، وهي سياسة مكملة لسابقتها المنتهجة في 2006، والتي تم انتهاجها في شهر فيفري 2009، من خلال الخطاب المؤسس لرئيس الجمهورية في بسكرة، خلال الندوة الوطنية للتجديد الفلاحي والريفي .

I – 2-1 أهداف ورؤية سياسة التجديد الفلاحي والريفي :

تهدف هذه السياسة إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة عن طريق تثمين التجارب ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الحالي[5].

سياسات وبرامج التنمية الريفية للفترة 2006-2014 ودورها في تحقيق التنمية المحلية بالأقاليم الريفية

ترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على قانون الزراعة التوجيهي الذي صدر في شهر أوت 2008، يحدد هذا القانون معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة.

سياسة التجديد الفلاحي والريفي، هي عبارة عن محاولة الوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني، والمتمثلة في استراتيجيات تعتبر محور هذه السياسة، حيث في المدى المتوسط تبحث في التغيرات والآثار المهمة في البنية التحتية التي تؤسس دعامة الأمن الغذائي وتؤسس شراكة بين القطاع العام والخاص، بتأثير جميع الفاعلين في عملية التنمية وبروز حوكمة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية [6].

I – 2-2 الركائز الثلاثة لسياسة التجديد الفلاحي والريفي :

تتمحور السياسة حول ثلاث ركائز متكاملة : التجديد الريفي والتجديد الفلاحي وبرنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية وإطار تحفيزي .

أ – الركيزة الأولى : التجديد الريفي

يهدف برنامج التجديد الريفي إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية، فقد جاء بفكرة أنه لا توجد هناك تنمية بدون اندماج على المستوى القاعدي للتدخلات وبدون تعاضد الموارد والوسائل من خلال تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي يتكفل بها الفاعلون المحليون، فالريف هو مرادف للمستقبل وقدرات للاكتساب والتثمين[7].

بالتأكيد على اللامركزية وتحميل المسؤولية للفاعلين على المستوى المحلي وعلى التنمية الريفية التساهمية، تقع ركيزة التجديد الريفي في إطار إصلاح الدولة ودمقرطة المجتمع والحكم الراشد للأقاليم الريفية ونظام اللامركزية المعمول به في البلاد، فهو يأخذ في الحسبان الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في مجال التشغيل والدخل واستقرار السكان، كل هذا ضمن الخطوط الرئيسية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم (م.و.ت.إ ق.2025).

يستهدف التجديد الريفي، الذي هو أوسع من التجديد الفلاحي في أهدافه وفي مداه، كل الأسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي وخاصة منهم الذين يعيشون في المناطق التي تتميز ظروف المعيشة والإنتاج فيها بصعوبة أكثر (الجبال، السهوب، الصحراء) .

يشرك التجديد العديد من الفاعلين المحليين (الجماعات المحلية، الجمعيات والمنظمات المهنية، المستثمرون الفلاحيون، المؤسسات غير الفلاحية، الحرفيين، المصالح التقنية والإدارية، هيئات التكوين والقرض إلخ...) ، وبالرغم من أن الفلاحة تبقى عنصر إحدى المكونات للنشاط الاقتصادي للمناطق الريفية، يوسع التجديد الريفي مجال تطبيقه إلى قطاعات النشاط الأخرى في الوسط الريفي (الحرف، الماء الصالح للشرب، الطاقة الكهربائية، تثمين الموروث الثقافي ...) .

وفي الأخير يسهر عبر النشاطات التي يدعمها، على ترجمة مفهوم التسيير الدائم للموارد الطبيعية والتكفل بالأعمال التالية في الميدان من الفاعلين المحليين:حماية الأحواض المنحدرة، تسيير وحماية الثروات الغابية، مكافحة التصحر، حماية الفضاءات الطبيعية والمساحات المحمية واستصلاح الأراضي.

ب – الركيزة الثانية : التجديد الفلاحي

يركز التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد . فهو يشجع تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات واندماجها في مقاربة "فرع" لتصويب أعمال دعم الاستثمارات العديدة المنجزة في القطاع حول إقامة القيمة المضافة طوال سلسلة من الإنتاج إلى الاستهلاك، إن الهدف الذي تتبعه هذه الركيزة هو اندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي.

حوالي عشرة فروع للمنتجات ذات الإستهلاك الواسع تم اعتبارها ذات أولوية : الحبوب والبقول الجافة، الحليب، اللحوم الحمراء والبيضاء، البطاطس، الطماطم الصناعية، زراعة الزيتون والنخيل، البذور، الشتائل .

ثم أضيف أيضا عاملين آخرين أنجزا خصيصا للإنتاج الفلاحي لبرنامج التجديد الفلاحي : الأول نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع الذي وضع سنة 2008 لتأمين استقرار عرض المنتجات وضمان حماية مداخيل الفلاحين والأسعار عند الاستهلاك والثاني يتعلق بعصرنة وتكييف التمويل والتأمينات الفلاحية، كما يندرج هذين العملين في الإطار التحفيزي الذي يرافق إجمالا البرامج الثلاثة للتجديد.

جـ – الركيزة الثالثة : برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية

تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، لاسيما بسبب الأدوار الجديدة التي يتعين القيام بها والفصل بين مختلف أشكال التنظيم، إن برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية هذا، الذي من المنتظر أن يكون له حجم كبير، يهدف إلى :

- عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية ؛
- استثمار هام في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي؛
- تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع ؛
- تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية ومصالح تصديق البذور والشتائل والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات .

د – الإطار التحفيزي

تكملة للركائز الثلاث، يشتمل الإطار التحفيزي على الأدوات المطورة والمستعملة من طرف الإدارة، في قيادة دورها الريادي، هذه الأدوات هي أساسا [8]:

- الإطار التشريعي والتنظيمي والمعياري الذي يجب تكييفه مع السياسة الجديدة وتطويره، حسب الحاجيات المتلقاة ؛
- ميكانيزمات التخطيط التساهمي والتمويل العمومي للقطاع الفلاحي ؛
- تدابير ضبط الأسواق لضمان الأمن الغذائي ؛
- مختلف الميكانيزمات لضمان الحماية والرقابة باسم كل المواطنين ؛
- تنشيط الفضاءات المختلطة (خاصة وعمومية) للبرمجة وتنسيق ومتابعة وتقويم السياسات والبرامج والمشاريع .

لقد سجل تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي في مرحلتها الأولى، في إطار المخطط الخماسي (2010-2014)، الذي جند ما يقارب 1000 مليار دينار (10 ملايير أورو) من الأموال العمومية، ممنوحة لعصرنة الإدارة (ميزانية التجهيز والتسيير، الإدارة المركزية واللامركزية) ومختلف ميكانيزمات الدعم للتجديد الريفي، ولدعم الأسعار عند الإستهلاك.

I – 3 البرامج المرافقة لسياسات التنمية الريفية الحالية :

لقد تم إعداد سياسات التنمية الريفية الحالية بناء على تشخيص وضعية الأقاليم الريفية وتقييم السياسات السابقة التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال، ولتنفيذ هذه السياسات خصصت برامج لتحقيقها على مستوى الواقع، وهذه البرامج تمثلت في برنامج دعم التجديد الريفي والمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة ومختلف برامجها الفرعية، وتندرج هذه البرامج في إطار كل من محوري التجديد الريفي والتجديد الفلاحي وهي على النحو التالي :

سياسات وبرامج التنمية الريفية للفترة 2006-2014 ودورها في تحقيق التنمية المحلية بالأقاليم الريفية

I – 3-1 برامج التجديد الريفي : بما أن التجديد الريفي يهدف إلى حماية وصنوان وتعزيز الموارد الطبيعية الرعوية، الموارد النباتية والموارد المائية عن طريق أربع برامج تستند على الأدوات التالية [9]:

- نظام المعلومات لبرنامج دعم التجديد الريفي، من أجل تجميع المعلومات المنتجة في إطار عملية التشخيص خلال المراحل المختلفة لتنفيذ البرامج والمشاريع، كما يسمح هذا النظام بتقييم قدرات المجتمعات الريفية والمؤسسات المعنية بالمشاريع وتحديد نسبة نجاحها.
- النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة، لأغراض التشخيص والبرمجة لتنمية مختلف المناطق. يتيح هذا النظام رؤية واضحة لقدرات مختلف المناطق، توجيه وبرمجة التدخلات وتقييم مشاريع التنمية المختلفة.
- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة والمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر، من أجل الحماية والحفاظ على الموارد الطبيعية من جهة واستغلال وتثمين المعرفة والأنشطة المحلية المولدة للثروة من جهة أخرى. وقد أسفرت هذه السياسة على التوقيع على عقدي كفاءة لخمس سنوات مع جميع ولايات الوطن (48).
- عقد كفاءة للتنمية الزراعية، تم توقيعه مع مديريات المصالح الفلاحية، والغرض منه تحديد أهداف الإنتاج سنويا استنادا في ذلك على تاريخ التنمية الزراعية وخصوصيات وقدرات كل ولاية. يتم تقييم الأداء بالتركيز على التغيرات في معدل الإنتاج الزراعي والإنتاجية.
- عقد كفاءة للتنمية الريفية، تم توقيعه مع محافظات الغابات، والغرض منه تحديد المساحات الريفية المعنية، تحديد المجتمعات الريفية التي يعطيها المشروع (الأسر)، تحديد الأثر على الحماية وتثمين الموارد الطبيعية. تقييم الأداء يستند على عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة المشعرة والمنفذة، توسيع مجال الإنتاج، حماية الموارد الطبيعية وعدد فرص العمل التي تم خلقها.

تهدف أيضا إجراءات التنمية من خلال هذه السياسة إلى تعزيز القدرة الإدارية للإطارات المسؤولة عن تطبيق وتنفيذ مختلف البرامج ولهذا الغرض تم تفصيل برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني (PRCHAT) .

I – 3-2 برامج التجديد الفلاحي : والتي تهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج، زيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الإستراتيجية، تعزيز وتوسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع. يعتمد في ذلك على ثلاثة برامج رئيسية، تنفذ عن طريق الأدوات التالية :

- وحدات الاستبيان الحقلية.
- مراكز الامتياز المتكاملة (المستثمرات الفلاحية الرائدة).
- المهارات والبنيات التحتية.
- التكوين.

II– علاقة سياسات وبرامج التنمية الريفية بالتنمية المحلية :

إن السياسات الحالية للتنمية الريفية بالجزائر والبرامج المرافقة لها تعتبر من أهم المشاريع التنموية، والموجهة لسكان الريف، والتي تهدف إلى دعم التنمية المحلية في المناطق الريفية، ولمعرفة أهم العلاقة بين هذه السياسات والبرامج والتنمية المحلية، لا بد من معرفة أولا العلاقات بين الإقليم، التنمية الريفية والتنمية المحلية .

– العلاقات بين الإقليم، التنمية الريفية والتنمية المحلية :

أ– مكونات الإقليم : يتكون الإقليم من أربع مكونات أساسية وهي [10]:

1- الإقليم الجغرافي : هو جزء من فضاء محدد بعناصر جغرافية طبيعية مثل الجبال، الوديان، الصحراء.

2- الإقليم المؤسساتي : هو نتيجة تقسيم إداري يتمثل في تقسيم داخل الوطن : ولاية، بلدية،...

3- الإقليم ذو محور تنموي معين : هو إقليم محدد لتطوير نشاط معين يسمح بتنفيذ مشاريع بمقتضى وجود موارد ملائمة (فلاحة مناظر طبيعية، مناجم ...)

إذا كان المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمج " م.ج.ت.ر.م " هدفه اندماج التدخلات حول نشاط محوري في إقليم محدد فسيعتبر كعامل مبلور لإقليم ذي محور تنموي معين فيمكن تعريف هذا الإقليم بمناطق خاصة ذات محور تنموي معين وتتوسع في المفعول على مناطق : كمنطقة سياحية، منطقة اقتصادية.

4- الإقليم الجدير بالإدراك : هو فضاء يشعر سكانه بالانتماء إليه بمقتضى القرب الثقافي، العادات والتقاليد، التاريخ المشترك.

فالإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة تأخذ بعين الاعتبار في تطبيق هذه الخصوصيات رغم أن الإقليم الجدير بالإدراك لا يقتصر على الفضاءات الريفية بل يدمج الفضاءات الحضرية.

ب- الإقليم المناسب : هو ذلك الإقليم الذي يدمج المكونات الأربعة للإقليم المذكور أعلاه :

- العمل الجواري الذي يساعد على وضع مشاريع تنموية ؛
- يسمح بتعاضدية الوسائل قصد الوصول إلى الحد الأدنى للتنمية ؛
- يسمح بعقلنة وترشيد الموارد ؛
- وهو الحلقة الأفضل لتجسيد التنمية المحلية.

على أساس التعاريف السابقة الذكر والتشخيص الشامل للوسط الريفي، فإن التنمية الريفية تتطابق مع التنمية المحلية في ال 979 بلدية المصنفة ريفية لكون نسبة عمرانها دون 50 % وأن معدل الكثافة السكانية للكيلومتر المربع دون معدل المنطقة التي تنتمي إليها، إن إقليم هذه البلديات يعتبر كإقليم مناسب.

أما على مستوى ال 562 بلدية المصنفة حضرية فإن التنمية الريفية يمكن إعتبارها كتنمية خصوصية حول موارد طبيعية وبشرية تثمن، وفي هذه الحالة يمكن اعتبار هذه الأقاليم ذات محور تنموي معين و/أو جديرة بالإدراك.

إن تنمية المناطق الريفية بصفة متوازنة ومنسجمة تمر حتما عبر إدماج الأنشطة والأعمال الاقتصادية والاجتماعية وتوزيع الموارد توزيعا متوازنا. غير أنه يجب على هذه الأنشطة والأعمال أن تبحث عن الرفاهية الفردية والاجتماعية لسكان الريف عن طريق جهود الإدماج الاجتماعي لدعم روابط التضامن مع خلق الشروط الضرورية لآفاق جديدة للتشغيل والحصول على دخل وبضمان تحسين شروط الحياة والحصول على الخدمات الأساسية [11].

فالمناطق الريفية لم تعد تلك المناطق المهمشة، ومنتجاتها ومواردها هي التي من شأنها أن تساهم بشكل كبير في سيرورة عملية التنمية المحلية، وبالتالي يصبح من الضروري للعيش في الأقاليم الريفية الربط بين مختلف الفاعلين المحليين (الفلاحين، الحرفيين، والجهات الأخرى الفاعلة في المناطق الريفية) وبين الجهات الخارجية لوضع استراتيجية للتنمية تتناسب وإمكانات الجهات الفاعلة محليا وتقوم على تسيير الإقليم الريفي وعمليات التنمية وتكييفها مع متطلبات التنمية المحلية على المستوى الوطني[12] .

فتنمية الوسط الريفي تتطلب حيوية اقتصادية قوية للمناطق الريفية ستقوم على عصرنة المستثمرات الفلاحية، وتثمين المنتجات المحلية والبحث على منافذ التسويق، وخلق أنشطة اقتصادية جديدة عن طريق مختلف برامج الدعم الريفي المرافقة لسياسات التنمية الريفية.

سياسات وبرامج التنمية الريفية للفترة 2006-2014 ودورها في تحقيق التنمية المحلية بالأقاليم الريفية

إن سياسات التنمية الريفية تركز في المقام الأول على توفير مناصب العمل وتحسين ظروف الحياة في الأقاليم الريفية، وبصفة عامة ركزت سياسة التنمية الريفية من خلال العمل في هذا المجال على متابعة تنفيذ واستقبال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية[13] وقد صممت المشاريع الجوارية للتنمية الريفية كمشاريع متكاملة ومتعددة القطاعات، ومنجزة على أقاليم ريفية محددة مسبقا من أجل السماح باستقرار المجتمعات الريفية، وهي تهدف إلى التكامل مع عمليات التنمية المحلية (الكهرباء الريفية، فتح وتحديث شبكة الطرق التزود بالمياه، الصحة، التعليم ...) والتي تمول في غالب الأحيان من الخزينة العمومية، وتنفذ من خلال البرمجة والترتيب الإقليمي (البلدية الدائرة، الولاية ...) [14].

إن برامج التنمية المحلية والبرامج القطاعية، الموجهة بشكل يكاد يكون حصريا إلى تلبية الحاجات الاجتماعية للسكان، قد سمحت بتسجيل تقدم معتبر من حيث التنمية البشرية لأن ظروف معيشة سكان الريف تحسنت على العموم[15].

إن مشروع مجاورة التنمية الريفية قد أدرك على أنه مشاريع مدمجة ومتعددة القطاعات، منجزة على أقاليم ريفية معرفة مسبقا بهدف السماح باستقرار الطوائف الريفية، وهي تهدف إلى تكامل حركات التنمية المحلية (تزويد الريف بالكهرباء، فتح وتحديث شبكة الطرقات الصحة، التربية ...)[16] .

"وعليه نخلص بالقول بأن مشاريع وبرامج التنمية الريفية تتطابق بالتأكيد مع برامج التنمية المحلية في الـ 979 بلدية المصنفة ريفية، من حيث الأهداف المسطرة لهذه البرامج ومن حيث اهتمامها بمختلف التجهيزات العمومية، والتي ترمي إلى فك العزلة عن السكان وتحسين مستوى معيشتهم، وبما أن البرامج المرافقة لسياسات التنمية الريفية أعدت للنهوض بالوسط الريفي وتحسين مستوى معيشة سكانه، فهي تعتبر إذن من ضمن برامج التنمية المحلية في الأقاليم الريفية، وبالتالي تساهم في التنمية المحلية وتكامل حركاتها على مستوى هذه المناطق وفي تحقيق الأهداف المسطرة لها" .

III– دور سياسات وبرامج التنمية الريفية الحالية في تحقيق التنمية المحلية :

إن مختلف السياسات الحالية للتنمية الريفية والبرامج المرافقة لها ساهمت بشكل كبير في تحسين مستوى معيشة السكان من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، حيث رافقت هذه السياسات برامج الاستثمارات العمومية التي تعتبر الممول الأساسي لها، فسياسة التجديد الريفي لسنة 2006 رافقت البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009)، وسياسة التجديد الفلاحي والريفي رافقت البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)، وخصص لقطاع التنمية الريفية ميزانية كبيرة في إطار هذه البرامج الاستثمارية، مما انعكس بالإيجاب على تنفيذ هذه السياسة ودعم البرامج المرافقة لها، وبالتالي لعبت دور كبير في تحقيق التنمية المحلية على مستوى الأقاليم الريفية.

فالميزانية المخصصة لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي قدرت بحوالي 300 مليار، وهو بذلك يعكس قيمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بعد قطاع الخدمات[17]، وهذه الميزانية خصصت لتنفيذ ودعم سياسة التجديد الريفي 2006.

في حين أن السجل المالي المتوقع للبرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014) والمخصص للتجديد الفلاحي والريفي بلغ بمعدل سنوي 230 مليار دينار وكان على النحو التالي :

الشكل رقم (01) : السجل المالي المتوقع لـ 2010-2014 للتجديد الفلاحي والريفي

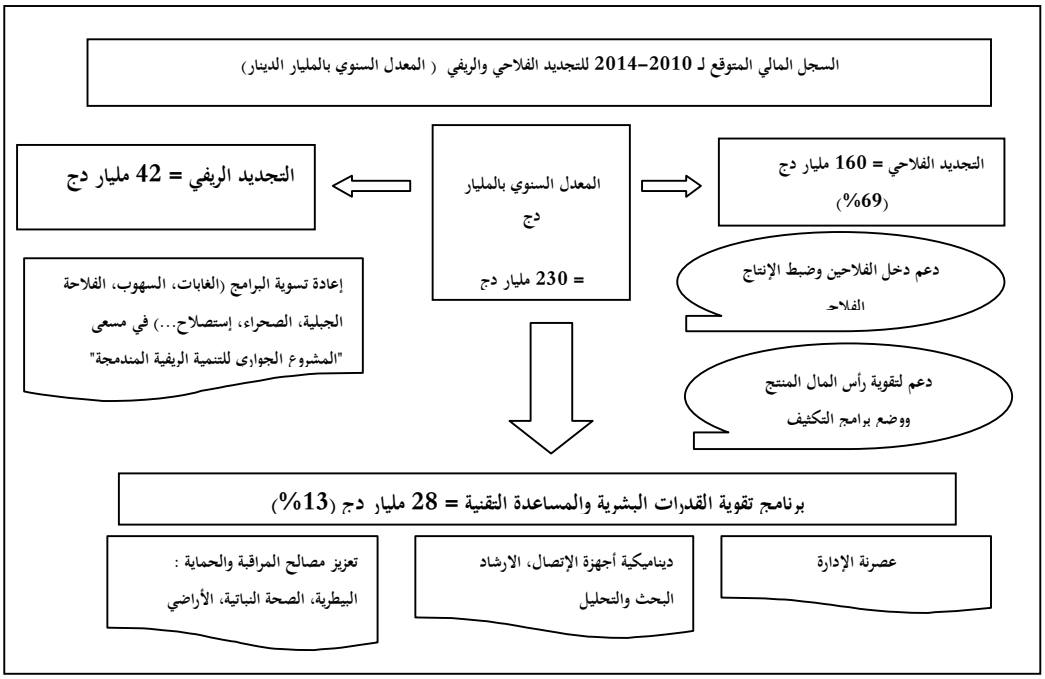

المصدر : وزارة الفلاحة والتنمية الريفية : مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق، مايو2012، ص28.

ومن هنا كان لهذه الميزانيات الضخمة المرصدة لسياسات التجديد الريفي والفلاحي الدور والأثر الكبير في تعزيز مؤشرات التنمية الريفية ومن ثم التنمية المحلية بالأقاليم الريفية، وفي ما يلي بعض النتائج والآثار المترتبة عنها في الجانب الاقتصادي والاجتماعي.

III– 1 النتائج والآثار المتعلقة بالجانب الاقتصادي :

إن هذه النتائج والآثار الخاصة بالجانب الاقتصادي أو التنمية الاقتصادية تم تجسيدها من خلال الدعم والاستثمار في القطاع الفلاحي عن طريق التجديد الفلاحي. وتعتبر الفلاحة اليوم قطاعا اقتصاديا واجتماعيا حيث تشارك بنسبة 8.9% في الدخل الوطني الخام وتشغل 2.5 مليون شخص في 1.2 مليون مستثمرة فلاحية وتربية المواشي[18].

وقدرت قيمة المنتجات الفلاحية في 2013 بـ 2521.5 مليار دينار حيث وزعت قيمة الإنتاج على المناطق كما يلي:

– قيمة الإنتاج لمنطقة الساحل قدرت بـ1067.7 مليار دينار بنسبة 43.3 %، وفي منطقة الجبال قدرت بـ430.8 مليار دينار وبنسبة 17.1 %، وللهضاب العليا قدرت قيمة الإنتاج بـ583.3 مليار دينار وبنسبة 23.1 %، وفي منطقة الجنوب قدرت قيمة الإنتاج بـ439.7 مليار دينار أي ما نسبته 17.5 %، للإشارة فإن 730 بلدية يؤمن 80 % من الإنتاج الوطني.

إن تقسيم معطيات الإنتاج حسب المنطقة الطبيعية التي تنجم عن الأخذ بالحسبان للتنوع، تسمح بإيضاح المناطق الجديدة للإنتاج الفلاحي التي من شأنها المساهمة في التنمية الاقتصادية لهذه المناطق[19].

تسمح التغيرات المحدثة في استعمال التربة أثناء العشرية الأخيرة (2000-2010) بتسليط الضوء على الجهود المبذولة من طرف الفلاحين لتثمين أحسن لمستثمراتهم والتكيف مع المتقلبات الثقيلة للسوق، نذكر منها:

- انخفاض في الأراضي المتواجدة في راحة إلى 11%
- ارتفاع غرس الأشجار بـ 82%

- انخفاض المروج الطبيعية بـ 30%
- انخفاض في الأراضي الحلفاوية بـ 14%
- زيادة في المساحات المسقية بـ 99%

تعكس مدونة مختلف أنواع الدعم، التنوع الكبير للاستثمارات المشجعة من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية على مستوى المستثمرة . تتضمن هذه الاستثمارات الرئيسية عناصر أساسية ملائمة لتزايد مستدام للإنتاج الفلاحي:

- الحصول على البذور والشتائل والمكثرات واستعمالها ؛
- ترشيد استعمال مياه السقي ؛
- التجهيز الخاص والمكننة ؛
- الحصول على القرض الموسمي ؛
- انشاء وتوسيع المستثمرات عن طريق الامتياز للأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة والضمان العقاري ؛
- تأمين شراء الإنتاج، بفضل القرض الموجه للمتعاملين المدمجين.

ومن خلال هذه المعطيات الأولية عن قيمة الإنتاج والدعم المقدم من طرف الدولة نعرض فيما يلي قيمة بعض المنتجات الفلاحية للفترة 2006-2014 والتي رافقت سياسات التنمية الريفية الحالية.

III- 1-1 الإنتاج الفلاحي النباتي :

أ- الحبوب : لقد عرف إنتاج الحبوب في الفترة الممتدة من 2006 إلى 2014 تذبذبا بين الزيادة والانخفاض، وهذا بسبب التغيرات المناخية الكبيرة وقلة الأمطار، إلا أن إنتاج الحبوب يبقى في صدارة الإنتاج النباتي بالجزائر، والجدول التالي يوضح قيمة إنتاج القمح والشعير خلال الفترة 2006-2014 اللذان يعتبران أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر:

جدول رقم (01) : قيمة إنتاج الحبوب للفترة 2006-2014 الوحدة : ألف طن

الفترة	متوسط الفترة 2006-2010	2011	2012	2013	2014	متوسط الإنتاج للفترة 2006-2014
القمح	2438.28	2554.93	3432.23	3299.05	2436.2	4119.61
الشعير	1303.42	1104.21	1591.72	1498.64	939.4	
المجموع	3741.7	3659.14	5023.95	4797.69	3375.6	

المصدر : من إعداد الباحثين إعتمادا على :

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد رقم 34، الخرطوم، 2014.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد رقم 35، الخرطوم، 2015.

من خلال الجدول نلاحظ أن إنتاج الحبوب في شعبتي القمح والشعير عرف تزايدا كبيرا في الفترة الممتدة من سنة 2006 إلى غاية 2012، حيث قدر متوسط الإنتاج للفترة 2006- 2010 بـ 3741.7 ألف طن، ليسجل ارتفاعا محسوسا بعد ذلك سنة 2011 بزيادة تقدر بـ 116.65 ألف طن في إنتاج القمح وإنخفاض في إنتاج الشعير بكمية قدرها199.21 ألف طن ليصبح الإنتاج الكلي سنة 2011 ما قيمته 3659.14 ألف طن، إلا أن كمية الإنتاج عرفت زيادة كبيرة في سنة 2012 لتصل إلى 5023.95 ألف طن أي زيادة بنسبة 37.29 % مقارنة بسنة 2011، بعدها بدأت كمية الإنتاج في التناقص لتسجل سنة 2013 ما قيمته 4797.69 ألف طن وتصل إلى أدنى مستوى لها للفترة 2006-2014 في سنة 2014 لتصل إلى 3375.6 ألف طن، وهذا راجع إلى تذبذب تساقط الأمطار وقلتها في هذه

السنة مقارنة بالسنوات السابقة لها، وبالرغم من ذلك فإن متوسط الكمية المنتجة من الحبوب للفترة 2006-2014 عرف تزايدا كبيرا مقارنة بالفترات السابقة حيث بلغ متوسط الإنتاج لهذه الفترة 4119.61 ألف طن، وهذا راجع إلى انتهاج سياسات جديدة للتنمية الريفية وتنفيذها عن طريق برامج التجديد الفلاحي والريفي وتوسيع الدعم المقدم للفلاحين من خلال ضخ ميزانيات ضخمة لتوسيع الإنتاج خاصة في شعبة الحبوب.

ب– البقوليات الجافة : يندرج ضمن إنتاج البقوليات الجافة في الجزائر كل من " الفول الجاف، الفاصوليا الجافة، البازلاء الجافة، العدس، الحمص "، وتعتبر هذه الزراعات من المكونات الأساسية في التركيبة الغذائية للمجتمع الجزائري، وقد عرف إنتاجها تطورا ملحوظا في الفترة 2006-2014 وهو ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (02) : قيمة إنتاج البقوليات الجافة للفترة 2006-2014 الوحدة : ألف طن

الفترة	متوسط الفترة 2006- 2010	2011	2012	2013	2014	متوسط الإنتاج للفترة 2006-2014
البقوليات الجافة	54.19	78.82	84.29	95.83	93.7	81.36

المصدر : من إعداد الباحثين إعتمادا على :

– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد رقم 34، الخرطوم، 2014.

– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد رقم 35، الخرطوم، 2015.

نلاحظ من خلال الجدول أن إنتاج البقوليات الجافة عرف تطورا ملحوظا منذ سنة 2006 إلى غاية 2013، حيث سجل متوسط كمية الإنتاج للفترة 2006-2010 ما قيمته 54.19 ألف طن، لتصل سنة 2013 ما قيمته 95.83 ألف طن، مشكلة بذلك زيادة تقدر بـ 41.64 ألف طن أي زيادة بنسبة 76.84 % مقارنة بمتوسط 2006-2010، إلا أنه تم تسجيل انخفاض ضئيل في نسبة الإنتاج سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 حيث بلغت 93.7 ألف طن، ومع ذلك فإن إنتاج البقوليات الجافة شهد تزايدا مستمرا في السنوات التي تلت انتهاج السياسات الحالية للتنمية الريفية وتوسيع المستمرات الخاصة بهذا المجال.

جـ – الخضر : عرف إنتاج الخضر في الجزائر هو الآخر تذبذبا في كمية الإنتاج خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2014، وهذا يرجع بدرجة أولى إلى تذبذب كميات تساقط الأمطار والظروف المناخية الأخرى، إلا أن متوسط إنتاج الخضر لهذه الفترة عرف زيادة مقارنة بما سبقها من فترات، والجدول التالي يوضح تطور إنتاج بعض محاصيل الخضر للفترة 2006-2014 :

جدول رقم (03) : قيمة إنتاج بعض محاصيل الخضر للفترة 2006-2014 الوحدة : ألف طن

الفترة	متوسط الفترة 2006- 2010	2011	2012	2013	2014	متوسط الإنتاج للفترة 2006-2014
البطاطا	2359.05	3862.19	4219.48	4928.03	4673.52	6769.38
الطماطم	656.4	771.61	796.96	975.07	1065.6	
البصل الجاف	854.22	1144.17	1183.27	1344.38	1340.88	
الجزر	266.23	342.18	354.1	396.12	386.81	
الثوم	57.69	53.98	77.65	93.06	92.2	
الزيتون	207.73	417.99	248.01	403.81	274.51	
المجموع	4401.32	6592.12	6879.47	8140.47	7833.52	

المصدر : من إعداد الباحثين إعتمادا على :

– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد رقم 34، الخرطوم، 2014.

– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد رقم 35، الخرطوم، 2015.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن إنتاج الخضر بالجزائر عرف تزايدا كبيرا خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2014، مع تسجيل إنخفاض بسيط في كمية الإنتاج خلال سنة 2014، حيث زادت كمية الإنتاج من 4401.32 ألف طن لمتوسط الفترة 2006-2010 لتصل إلى 8140.47 ألف طن سنة 2013 و7833.52 ألف طن سنة 2014، ويشكل منتوج البطاطا المحصول الأساسي والكبير من بين محاصيل الخضر، يليه إنتاج البصل الجاف ثم الطماطم، ويرجع هذا التفاوت في نسب إنتاج المحاصيل المشكلة لمنتوج الخضر للأهمية النسبية لها في إستهلاك الجزائريين وتركيز عمليات الإنتاج والدعم على هذه المحاصيل، حيث تعتبر ذات الإستهلاك والطلب الواسع في تركيبة الغذاء للجزائريين.

د- الفواكه : تنتج الجزائر أنواع عديدة من الفواكه حيث تشكل الحمضيات بأنواعها(البرتقال، المندرين، الليمون) والتمور المنتوجين الرئيسين في تركيبة إنتاج الفواكه، في حين يبقى إنتاج بعض المحاصيل الأخرى (كالتفاح والتين والعنب والرمان) ذو إنتاج معتبر ويساهم في سد بعض الحاجيات الغذائية للمواطنين، والجدول التالي يلخص بعض نسب إنتاج الفواكه بالجزائر للفترة 2006-2014:

جدول رقم (04) : قيمة إنتاج بعض الفواكه للفترة 2006-2014 الوحدة : ألف طن

الفترة	متوسط الفترة 2006- 2010	2011	2012	2013	2014	المجموع	متوسط الإنتاج للفترة 2006-2014
التمور	563.46	724.89	789.36	848.2	934.38	3860.29	772.058
البرتقال	535.39	814.74	802.52	890.67	955.21	3998.53	799.706
المندرين	153.56	218.02	207.51	231.23	227.94	1038.26	207.652
الليمون	48.88	71.94	76.08	81	85.64	363.54	72.708
التفاح	276.06	404.10	397.53	455.94	462.81	1996.44	399.288
التين	88.42	120.18	110.06	117.10	128.62	564.38	112.876
الرمان	60.66	67.46	71.71	76.52	79.04	355.39	71.078
العنب	419.61	402.59	543.17	570.84	518.03	2454.24	490.848
المجموع	2146.04	2823.92	2997.94	3271.5	3391.67	14631.07	2926.214

المصدر : من إعداد الباحثين إعتمادا على :

– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد رقم 34، الخرطوم، 2014.

– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد رقم 35، الخرطوم، 2015.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن إنتاج الفواكه بأنواعها المختلفة عرف تطورا مستمرا منذ سنة 2006، حيث زاد الإنتاج من 2146.04 ألف طن لمتوسط الفترة 2006-2010 إلى 3391.67 ألف طن سنة 2014 أي بنسبة زيادة قدرت بـ 58.04 % ويعتبر إنتاج البرتقال هو الأكبر ضمن تركيبة إنتاج الفواكه في الجزائر بمتوسط إنتاج للفترة 2006-2014 قدر بـ 799.706 ألف طن يليه إنتاج التمور بمتوسط 772.058 ألف طن ثم إنتاج العنب بمتوسط 490.848 ألف طن، ويبقي إنتاج باقي أنواع الفواكه الأخرى محدود، ويرجع إنتاج هذا الحجم من محصول البرتقال والتمور والعنب بدرجة كبيرة إلى توسيع المساحة المخصصة لإنتاجها حيث بلغت المساحة المثمرة لمنتوج البرتقال سنة 2014 حوالي 42.95 ألف هكتار وللتمور 164.7 ألف هكتار وللعنب 66.42 ألف هكتار، إلا أن إنتاج الفواكه بصفة عامة عرف تحسنا ملحوظا خلال الفترة 2006-2014 وهذا بسبب إجراءات الدعم الكبيرة المخصصة لهذه الشعبة في مختلف برامج التنمية الريفية لهذه الفترة مما سمح بزيادة المساحة المسقية والمثمرة لهذه المنتوجات ومنه زيادة الأشجار المثمرة.

III- 1-2 الإنتاج الحيواني : يشكل الإنتاج الحيواني في الجزائر إنتاج معتبر، إلا أنه لم يصل إلى المستوى المطلوب لتحقيق الاكتفاء الذاتي لهذه الشعبة، فمعدلات الواردات مازالت في تزايد، خاصة في شعبة الحليب، إلا أنه ومنذ إنتهاج سياسة التجديد الريفي في سنة 2006 وسياسة التجديد الفلاحي والريفي في 2009 تم إعطاء أولوية لزيادة الإنتاج الحيواني ورفع

سياسات وبرامج التنمية الريفية للفترة 2006-2014 ودورها في تحقيق التنمية المحلية بالأقاليم الريفية

مستويات الدعم المخصصة لها، فعرف الإنتاج الحيواني بالجزائر هو الآخر تطورا منذ سنة 2006 والجدول التالي يلخص بعض معدلات الإنتاج الحيواني للفترة 2006-2014:

الجدول رقم (05) : بعض معدلات الإنتاج الحيواني بالجزائر للفترة 2006-2014 الإنتاج : ألف طن

الفترة	متوسط الفترة 2006- 2010	2011	2012	2013	2014
لحم البقر والجاموس	87.05	103.53	118.85	122.95	131.90
لحم الأغنام والماعز	146.77	156.04	113.87	111.38	112.44
لحم الجمال	8.07	7.84	8.15	7.87	8.30
اللحوم الحمراء	243.17	267.41	240.87	242.20	252.64
لحم الدجاج	180.73	330.33	365.4	418.4	463.18
اللحوم الحمراء والبيضاء	423.90	597.74	606.27	660.60	715.82
اللبن	2146.99	3165.66	3063.84	3400.67	3648.55
البيض	195.33	229.10	266.33	299.35	303.03
العسل	3.46	5.07	5.24	6.15	5.70

المصدر : من إعداد الباحثين إعتمادا على :

– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد رقم 34، الخرطوم، 2014.

– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد رقم 35، الخرطوم، 2015.

يشكل الإنتاج الحيواني مكونا أساسيا في التركيبة الغذائية للجزائريين، وقد عرف تطورا مستمرا منذ انتهاج السياسات الحالية للتنمية الريفية حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن الإنتاج الحيواني للفترة 2006-2014، عرف تزايدا سواء في نسبة إنتاج اللحوم الحمراء أو اللحوم البيضاء أو حتى إنتاج اللبن والبيض والعسل، فمتوسط إنتاج اللحوم الحمراء للفترة 2006-2010 بلغ 243.17 ألف طن ليبلغ 267.41 ألف طن سنة 2011 وهي أكبر نسبة إنتاج، وفي سنة 2014 بلغت نسبة الإنتاج ما يقارب 252.64 ألف طن، ورغم أن توجه استهلاك سكان الجزائر للحوم الحمراء يعتمد بالدرجة الأولى على لحم الغنم والماعز، إلا أنه في السنوات الأخيرة نجد أن هناك توجه نحو استهلاك لحم البقر والجاموس وهذا بسبب انخفاض أسعارها مقارنة بلحم الغنم والماعز مما زاد كمية الإنتاج والذبائح لهذا النوع.

وبالنسبة للحوم البيضاء الممثلة بإنتاج الدجاج فقد عرفت تزايدا مستمرا في كمية الإنتاج منذ سنة 2006 إلى غاية 2014، حيث قدر متوسط إنتاج الفترة 2006-2010 بـ 180.73 ألف طن، ليبلغ سنة 2014 ما قيمته 463.18 ألف طن، وترجع هذه الزيادة المستمرة في نسبة الإنتاج لهذه الشعبة إلى الدعم الكبير المقدم لإنتاج الدجاج وتوسيع المستثمرات الفلاحية المخصصة لها، وهو ما سمح أيضا بزيادة إنتاج مادة البيض حيث قدر متوسط إنتاج الفترة 2006-2010 بـ 195.33 ألف طن ليبلغ ما قيمته 303.03 ألف طن سنة 2014، وتعتبر الجزائر تقريبا محققة الاكتفاء الذاتي في هاتين المادتين (اللحوم البيضاء والبيض).

وفيما يخص إنتاج اللبن فهو الآخر عرف زيادة مستمرة في كمية الإنتاج حيث قدر متوسط إنتاج الفترة 2006-2010 ما قيمتة 195.33 ألف طن ليبلغ سنة 2014 ما نسبته 303.03 ألف طن، ويرجع هذا إلى توسيع المستثمرات الفلاحية المخصصة لإنتاج الحليب الذي أدى إلى زيادة عدد الأبقار الحلوب وبالتالي زيادة متوسط الكمية المنتجة لهذه المادة الأساسية والضرورية في غذاء الجزائريين. ويبقى إنتاج العسل في الجزائر ضعيفا مقارنة بحجم الامكانيات الطبيعية لها، وهذا راجع إلى قلة التعاونيات والمستثمرات المخصصة لإنتاجه وصعوبة الاستثمار في هذه الشعبة نظرا للتكاليف الكبيرة اللازمة لإنتاجه، حيث يبقى إنتاج هذه المادة مختصرا على تعاونيات عائلية صغيرة مخصصة للاستهلاك المحلي الأسري أو لاستخدامه في التداوي.

سياسات وبرامج التنمية الريفية للفترة 2006-2014 ودورها في تحقيق التنمية المحلية بالأقاليم الريفية

III– 2 تطور الواردات والصادرات الزراعية بالنسبة لإجمالي التجارة الخارجية :

إن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام جد ضعيفة مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية، حيث لا تساهم إلا بحوالي 7.6 % من إجمالي الناتج الداخلي الخام محتلة بذلك المركز الرابع بعد كل من قطاع المحروقات، الخدمات وقطاع البناء والأشغال العمومية وهذا حسب إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية سنة 2006، ويرجع ذلك إلى ضعف مساهمة الصادرات الزراعية في إجمالي الصادرات، وارتفاع مساهمة الواردات الزراعية بالنسبة لإجمالي الواردات [20]، ومن خلال الجدول التالي نستعرض أهم هذه المساهمات.

الجدول رقم (06) : تطور الواردات والصادرات الزراعية والغذائية للجزائر بالنسبة لإجمالي التجارة الخارجية للفترة 2006–2014 بالمليون دولار أمريكي

الفترة	إجمالي الصادرات	الصادرات الزراعية	الصادرات الغذائية	نسبة الصادرات الزراعية والغذائية من إجمالي الصادرات %	إجمالي الواردات	الواردات الزراعية	الواردات الغذائية	نسبة الواردات الزراعية والغذائية من إجمالي الواردات %
متوسط الفترة 2006-2010	74514.02	212.98	107.47	0.43	33661.19	7015.03	5216.52	36.33
2011	45189.34	208.51	116.29	0.71	41191.89	7826.71	5515.01	32.38
2012	71865.80	840.03	604.33	02	50385.00	11244.49	8130.40	38.45
2013	65181.08	568.51	405.70	01.49	41336.30	11933.58	8353.72	49.07
2014	62884.29	772.54	323.15	01.74	29238.90	3560.70	2220.60	19.77

المصدر : من إعداد الباحثين إعتمادا على :

– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد رقم 32، الخرطوم، 2012.

– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد رقم 34، الخرطوم، 2014.

– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد رقم 35، الخرطوم، 2015.

من خلال الجدول نلاحظ أن مساهمة الصادرات الزراعية والغذائية في إجمالي الصادرات الكلية يبقى ضئيل جدا، على عكس الواردات التي تشكل نسبتها الكبرى من الواردات الزراعية والغذائية، فمستوى مساهمة الصادرات الزراعية والغذائية في إجمالي الصادرات لم يتجاوز على أقصى تقدير ما نسبته 2 % والتي كانت سنة 2012، في حين أن نسبة الواردات الزراعية والغذائية مازالت تشكل نسبة كبيرة من إجمالي الواردات حيث قدرت نسبتها لمتوسط الفترة 2006–2010 ما قيمتها 36.33 % وتراوحت هذه النسبة بين 32.38 % و49.07 % للسنوات 2011 و2012 و 2013، في حين بلغت أدنى حد لها سنة 2014 لتبلغ 19.77% وهذا راجع إلى تدني أسعار البترول واتباع سياسة التقشف التي ترتب عنها تقليص فاتورة الواردات الكلية ومن ثم الزراعية والغذائية منها.

كل هذه المعطيات والإحصائيات تعكس ضعف وتدني الإنتاج الزراعي في الجزائر، وهكذا تبقى الجزائر تعاني من تبعية غذائية حادة وغير قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، مما يعني انعدام الأمن الغذائي الذي يشكل تحد كبير يهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، ويعد هذا الوضع نتاج سياسات تنموية فاشلة لم يحظ فيها القطاع الفلاحي بالأولوية والاهتمام الكافي، حيث عانى من التهميش في المخططات التنموية مع ضعف نصيبه من الاستثمارات الوطنية، مما أدى إلى تدهور الإنتاج الفلاحي الذي لم يواكب الطلب الإستهلاكي، ومن المتوقع أن ترتفع إلى 6.5 مليار عام 2020 إذا لم يتدارك الوضع بالعمل على إنجاح البرامج الطموحة التي وضعت ضمن هذا البرنامج الأخير المخطط الخماسي الثاني 2010–2014، لدعم الأمن الغذائي كأولوية ضمن استراتيجية التنمية المستدامة[21].

III– 2 النتائج والآثار المتعلقة بالجانب الاجتماعي :

إن النتائج والآثار المترتبة عن سياسات التنمية الريفية الحالية والمتعلقة بالجانب الاجتماعي كان لها الدور في تحسين ظروف معيشة الكثير من سكان المناطق الريفية وهو ما انعكس بدوره على مستوى التنمية المحلية بهذه الأقاليم، إلا أنه رغم هذه المشاريع الكبيرة فالريف الجزائري مازال بحاجة إلى الكثير من المشاريع البناءة التي من شأنها أن تجعل منه ميدانا مواكبا لتطلعات البلاد التنموية والتي تهدف إلى جعل التنمية لا تقتصر على إقليم دون الآخر، وهذا يعني خلق برامج تنموية متوازنة لجميع مناطق الوطن، ومن الآليات التي تم القيام بها ضمن سياسات وبرامج التجديد الفلاحي والريفي في الجانب الاجتماعي نجد منها المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة وبرامج السكن الريفي والتي كان لها آثار إيجابية على مستوى الأقاليم الريفية، وفيما يلي نستعرض أهم النتائج والآثار المتعلقة بالجانب الاجتماعي والمترتبة عن هذه السياسات والبرامج الريفية.

III– 2–1 بالنسبة للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة PPDRI :

لقد تم خلال سياسة التجديد الريفي لسنة 2006، القيام على سبيل التجربة بتنفيذ 1600 مشروع جواري للتنمية الريفية (203000 أسرة مستهدفة، وإنشاء 87000 منصب عمل في المناطق المعزولة، تهم 732 بلدية معنية عبر 1996 ناحية)[22].

ولقد حددت استراتيجيات التنمية الريفية المستدامة التي أعدتها الولايات 9100 ناحية محلية سينطلق فيها ما يقارب 9100 مشروع جواري للتنمية الريفية تمس بصفة مباشرة أو غير مباشرة ما بين 5 و 6 ملايين نسمة، ويتعين إنجازها في أفق 2009.

ومنذ انطلاق سياسة التجديد الفلاحي والريفي سنة 2009 تم صياغة 6059 مشروع، من بينها 4165 مشروع تم الانطلاق فيه في 1241 بلدية. لقد نجحت المديرية العامة للغابات بنمط تنظيمها الموزع على كامل التراب الوطني في زمن قصير، في ضمان تغطية واسعة لهذه المشاريع[23].

بالنسبة للفترة ما بين (2009–2014) تقرر برمجة 12.148 مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة منها 6059 للفترة ما بين (2009–2011).

تبرز حالة التنفيذ بالنسبة لـ 2009–2011 كالآتي :

- 6059 مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة موافق عليها، من بينها 4165 تم الشروع فيه ؛
- 1241 بلدية معنية ؛
- 5187 قرية ريفية ؛
- 3.649.456 سكان الريف، معظمهم من المناطق المعزولة والنائية ؛
- مناصب الشغل المستحدثة : 133.880 ؛
- أسر ريفية مستفيدة : 681.200 .

تقارب نسبة انجاز تعهدات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة حوالي 30%. تبدو هذه النسبة ضئيلة نسبيا فيما يتعلق بمشاريع جوارية صغيرة. ويفسر ذلك بإجراءات التنفيذ التي كان من الواجب بناؤها تدريجيا والتي كان عليها احترام مبادئ التنافس والشفافية مع التجربة، يتوجب أن يجد تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة سرعته القصوى.

تهدف هذه المشاريع الصغيرة إلى تنمية قدرة التكفل بالتنمية من خلال التنظيمات القاعدية والنمو الاقتصادي عبر تنمية النشاطات الاقتصادية الجوارية. بذلك تتناول المعطيات المتبعة عدد الهيئات الإدارية والتنظيمات القاعدية والسكان المعنيين والأسر المستفيدة ومناصب الشغل المستحدثة.

سياسات وبرامج التنمية الريفية للفترة 2006-2014 ودورها في تحقيق التنمية المحلية بالأقاليم الريفية

III– 2–2 بالنسبة للسكن الريفي :

إن السكن الريفي يندرج في إطار السياسة الوطنية للتنمية الريفية، ويهدف إلى ترقية الفضاءات الريفية وتثبيت السكان المحليين. ويرمي إلى مساعدة الأسر في بناء سكنات في محيطهم الريفي. ولقد تم بعث عدد كبير من مشاريع السكن الريفي في الجزائر، والجدول التالي يبين عدد السكنات الريفية التي تم الانطلاق فيها والمسلمة للفترة 2004–2012 :

الجدول رقم (07) : عدد السكنات الريفية في الجزائر التي تم الانطلاق فيها والمسلمة للفترة 2004–2012

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	المجموع
عدد السكنات الريفية التي تم الانطلاق فيها	–	132756	137017	78852	79595	70853	52878	130012	213740	895703
عدد السكنات الريفية المنتهية والمسلمة	24045	42907	76287	88336	104968	91492	76239	66521	85 562	656357

المصدر : من إعداد الباحثين بناءا على احصائيات وزارة السكن والعمران والمدينة

من خلال الجدول يتبين لنا أن الجزائر أعطت أولوية كبيرة للسكن الريفي، وهو ما يؤكده حجم السكنات المستفاد منها في إطار دعم السكن الريفي، حيث نجد أن عدد السكنات الريفية التي تم الانطلاق في انجازها تزايد منذ سنة 2005 إلى 2012 ليبلغ إجمالي الاستفادات لهذه السنوات 895703 وحدة، تم الانتهاء وتسليم 656357 وحدة منها، وهو ما ساعد في تثبيت السكان والخفض من الهجرة نحو المدن، وخلق هجرة عكسية نحو المناطق الريفية وبعث نشاطات جديدة ومشاريع جوارية على مستوى المناطق الريفية، وبالتالي خلق مناصب شغل وتحسين مستوى معيشة السكان، وهو ما يعكس الدور الكبير لبرامج دعم السكن الريفي في التنمية المحلية.

III–2–3 الأثر على تعزيز الأمن الغذائي:

يقدر مستوى الأمن الغذائي في الجزائر عموما بالإنتاج ووفرة المواد الغذائية . انتقلت قيمة الإنتاج الفلاحي الكلي من 500 مليار دينار سنة 2001 إلى 1600 مليار دينار سنة 2011، وبقيت الحصة المتعلقة بالواردات الخاصة بتوفير المواد الغذائية نسبيا ثابتة حول نسبة 30 %. ومن خلال تحليل المعطيات المفصلة حول تركيبة هذه الواردات (القمح الصلب، القمح اللين، الشعير) تبين انخفاض محسوس بالنسبة للقمح الصلب والشعير وزيادة محسوسة بالنسبة للقمح اللين. مما يؤكد التغيرات الملاحظة في نفس الوقت في مجال الإنتاج الحيواني أكبر مستهلك للحبوب وكذا الحصة الغذائية للأسر. وأخيرا تجدر الإشارة إلى أن حصة الواردات الغذائية ضمن الواردات الإجمالية بقيت بدون تغيير، تتراوح بين 16 و 20 % أثناء هذه الفترة[24].

يبين تحليل تطور نسبة نمو الإنتاج الفلاحي الكلي أنه بعد ارتفاع ضعيف جدا بين 1962 و 1980 زاد بمعدل سنوي بحوالي 3% بين 1981 و 1990 و بـ 3,2% ما بين 1991 و 2000 و بـ 7,3% ما بين 2001 و 2011 . يسلط هذا النمو الضوء على الحيوية المدعمة للقطاع الفلاحي، فإن حجم إنتاج معظم المواد قد تضاعف مرتين أو ثلاث مرات (البطاطس، الطماطم الصناعية، البقول الجافة، العلف، ... إلخ) غير أن هذا الإجراء يخفي التغييرات الهامة من سنة إلى أخرى (– 7,4 % في 2008 ، + 31,5 في 2009).

نسبة النمو المسجل بالحجم (2009–2011)

- التذكير بالهدف المسطر السنوي 2009–2014: 8,3 %.
- النتائج المسجلة :
  - 2009: 31,5 %
  - 2010: 08,5 %
  - 2011: 10,6 %

سياسات وبرامج التنمية الريفية للفترة 2006-2014 ودورها في تحقيق التنمية المحلية بالأقاليم الريفية

إن الوفرة الغذائية بالكلغ / حريرات لكل نسمة وفي اليوم هي في تزايد مستمر. كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (08) : الحريرات المتوفرة – المجموع لكل نسمة

1969-1963	1979-1970	1989-1980	1999-1990	2004-2000	2011
1758	2160	2732	2944	3100	3500

المصدر : وزارة الفلاحة والتنمية الريفية : مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق، مايو 2012، ص32.

ومن المهم الإشارة إلى النمو الديمغرافي الذي يعد عاملا يتماشى مع تزايد الحاجيات الغذائية . تطورت نسبة النمو الطبيعي بـ 3,5 % في السنوات 70-80 (ضغط ديمغرافي قوي) لينخفض إلى 1,78 % سنة 2006 ليعود تدريجيا للارتفاع منذ ذلك الحين ليبلغ 2,03 % اليوم وهي نسبة توافق تماما تحديد السكان (2012 الديوان الوطني للإحصائيات) .

إن الوفرة الغذائية من حيث الحجم هي في تزايد مستمر، فخلال خمسين سنة تضاعفت (1758 حريرة في اليوم لكل نسمة سنة 1962، 3500 في اليوم في سنة 2011)، وعلى اعتبار أن السكان تضاعفوا أربع مرات خلال نفس الفترة فإن الوفرة الغذائية تضاعفت 08 مرات، ولمواجهة هذا الطلب المتزايد فإن الإنتاج الوطني عرف نمو مستقر (7% سنويا في المتوسط خلال العشر سنوات الأخيرة) ويغطي قيمة 70% من الوفرة الغذائية، أما 30 % المتبقية فيلجأ لتغطيتها عن طريق الاستيراد.

III-2-4 الأثر على التنمية البشرية :

لقد تم بذل مجهود هام سنة 2005 من طرف الوزير المنتدب للتنمية الريفية لبناء مؤشر تنمية ريفية مستدامة يجمع مؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية وتنمية الاقتصاد الريفي والبيئة. تتناول أهم المؤشرات للقياس:

" التربية، الصحة،السكن،الكهرباء، الماء الصالح للشرب، التطهير، فك العزلة (الهاتف، التقنيات الجديدة للإعلام والاتصال، الطرق) المصالح البنكية، الشغل في الفلاحة وخارج الفلاحة، القيمة المضافة، تدهور الموارد الطبيعية، حماية البيئة، التعمير".

تمت معاينة الإختلالات بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية وبين البلديات الحضرية والريفية، مما أدى إلى وضع سياسة التجديد الريفي، منذ ذلك الحين، تم استعمال النظام الوطني للمساعدة على اتخاذ القرار من أجل التنمية الريفية المستدامة كأداة توجيه وبرمجة وكلف المكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتنمية الريفية بذلك.

تقدم مؤشر التنمية البشرية الوطنية من 0,681 سنة 2009 إلى 0,699 سنة 2010 (تقدم بنقطة) . في حين انخفضت نسبة البطالة من 10,2 % سنة 2009 إلى 10 % سنة 2010 . ولقد مر المؤشر الجديد للتنمية البشرية الذي عدل حسب التفاوتات من 0,539 سنة 2009 إلى 0,553 سنة 2010 .

إذا كان قياس أثر سياسة التجديد الفلاحي والريفي مفيد على المستوى الوطني بالنسبة للتوجهات الإستراتيجية للحكومة، فهو مهم أيضا للمستثمرين الفلاحيين والأسر والمتعاملين الخواص والبلديات الريفية، للسماح لهم بإقرار مواصلة التزامهم في الاستثمار المباشر في القطاع.

الخاتمة :

تعتبر التنمية المحلية من المواضيع المهمة في سياق السياسات التنموية في الجزائر، باعتبارها أحد الركائز التي تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة، ولهذا فقد ارتكزت هذه السياسات في الجزائر على مجموعة من الأجهزة التي من شأنها تحقيق أهداف البرامج المسطرة للتنمية المحلية، كما أن هذه البرامج تعددت بحسب الخطط التنموية المنتهجة من طرف الدولة، وكان من بين برامج التنمية المحلية والتي تهدف إلى تحقيق التنمية في الأقاليم الريفية سياسات وبرامج التنمية الريفية.

ولقد تنوعت السياسات والبرامج الداعمة للأوساط الريفية في الجزائر، بداية من التسيير الذاتي ومرورا بالثورة الزراعية، وصولا إلى السياسات الحالية للتجديد الريفي والفلاحي.

سياسات وبرامج التنمية الريفية للفترة 2006-2014 ودورها في تحقيق التنمية المحلية بالأقاليم الريفية

إن الوصول إلى سياسة التجديد الريفي والفلاحي انطلاقا من تحليل الماضي، سمح بتشخيص التجارب السابقة من أجل إدراك الحاجات الملحة للأقاليم الريفية وإعادة تحديد الأهداف المنوطة بالعالم الريفي.

فعلى مستوى النتائج والآثار كان لهذه السياسات والبرامج دور معتبر في تفعيل التنمية المحلية بالأقاليم الريفية، وأدت إلى تحقيق نتائج فعالة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، إلا أن هذه الآثار والنتائج لم ترق إلى مستوى تطلعات سكان الريف والبالغ عددهم حوالي 13 مليون نسمة، فحجم المشاريع الريفية لم يصل إلى الحد الذي من شأنه تحقيق التنمية المتوازنة لهذه الأقاليم وسكانها والتكفل بمختلف احتياجاتهم ومتطلباتهم .

فمن الناحية الاقتصادية ومن خلال سياسة التجديد الفلاحي والبرامج المرافقة لها، لازال الإنتاج الفلاحي بنوعيه النباتي والحيواني يعاني من التذبذب بين الارتفاع والانخفاض منذ سنة 2006، رغم أن معدل الإنتاج الفلاحي للفترة 2006-2014 زاد عن سابقاته من الفترات، إلا أن مساهمته في تعزيز الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق الاكتفاء الذاتي سواء على المستوى المحلي أو الوطني ما زالت لم تصل إلى المعدل المطلوب، فمستوى الإنتاج مقارنة بحجم البرامج والمشاريع المختلفة والأموال الكبيرة المخصصة لها في مجال الدعم والاستثمار الزراعي يعتبر معدلا منخفضا، مما جعل مساهمته جد ضعيفة في إجمالي الناتج المحلي مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث لم تتعد هذه المساهمة 7 %.

وكذلك من الناحية الاجتماعية فبرغم أن سياسة التجديد الريفي تعتبر سياسة بناءة من شأنها تفعيل الرؤية المجددة للعالم الريفي، مبنية أساسا على الإندماج بين مختلف الفاعلين على المستوى المحلي والوطني، وبين مختلف القطاعات من أجل تفعيل أدوات التنمية الريفية، إلا أن النتائج والآثار المترتبة عنها على مستوى الأقاليم الريفية لم تكن بالحجم المتوقع، رغم ذلك فلقد ساهمت في تثبيت واستقرار عدد كبير من السكان وتحسين الإطار المعيشي لهم من خلال برامج السكن الريفي ومختلف آليات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، وبالتالي تحقيق مستويات متفاوتة من التنمية المحلية على مستوى الاقاليم الريفية للوطن.

الهوامش والمراجع :

[1] رشيد بومعالي : اشكالية التنمية الريفية في الجزائر بين البرامج السياسية والواقع الاجتماعي، دراسة ميدانية لبلديتي معمورة وهونت بولاية سعيدة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع الريفي، جامعة الجزائر 2- الجزائر، 2014-2015 ، ص 112.

[2] الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية : مقابلة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة مع وكالة الأنباء الجزائرية، بخصوص التنمية الريفية، يوم 17-09-2006 من الموقع الإلكتروني لبرنامج دعم التجديد الريفي :
http://www.mddr.gov.dz/ppdriStatic_ar/REF%20ARTICLESALIRE.htm . تاريخ الإطلاع : 10-02-2014.

[3] الوزارة المنتدبة للتنمية الريفية : التجديد الريفي، من موقع برنامج دعم التجديد الريفي :
http://www.mddr.gov.dz/ppdriStatic_ar/index.htm تاريخ الإطلاع : 10-02-2014.

[4] الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية : سياسة التجديد الريفي، أوت 2006، ص26.

[5] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية : التجديد الفلاحي والريفي – الاستثمارات والشراكة، من موقع المنظمة العربية للتنمية الزراعية :
http://www.aoad.org/Algeria-Inv.pdfتاريخ الإطلاع : 2014/01/23.

[6] رياض طالبي، عبد الرحمان القري، إستراتيجية التنمية الريفية كأداة للحد من ظاهرة البطالة في الوسط الريفي، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي حول : إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة – الجزائر، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص 7 .

[7] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية : مسار التجديد الفلاحي والريفي، عرض وآفاق، مايو 2012، ص ص6-7.

[8] المرجع نفسه، ص 8.

[9] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية : التجديد الفلاحي والريفي – الاستثمارات والشراكة، مرجع سابق.

[10] الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية: مرجع سابق، ص 27 .

[11] المرجع نفسه، ص 29 .

[12] Sahli Zoubir : Produits de terroir et développement local en Algérie ," Cas des zones rurales de montagnes et de piedmonts" , Options méditerranéennes, A n°89, 2009 - Les produits de Terroir, les Indications Géographiques et le Développement Local Durable des Pays Méditerranéens, P322.

[13] Bedrani Slimane : Algérie " L'agriculture, l 'agro-alimentaire, la pêche et le développement rural" , Les Monographies du CIHEAM , Options méditerranéennes , Edition 2008, P49.

[14] MOULAI Adel : Repenser le développement rural en Méditerranée, Cas de l'Algérie, Actes de l'atelier régional sur l'agriculture et le développement rural durables, Bari, Italie, 8-11 mai 2008, P101-102.

[15] الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية : مرجع سابق، ص 32.

[16] رياض طالبي : التنمية الريفية المستدامة في إطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة (دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص : الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف01 – الجزائر، 2010–2011، ص 153 .

[17] صالح مفتاح، فاطمة رحال : دور البرامج الوطنية لتطوير الفلاحة في إطار البرامج التنموية 2001–2014 في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول : تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014، جامعة سطيف 01– الجزائر، يومي 11–12 مارس 2013، من كتاب المؤتمر– الجزء الأول، ص 478.

[18] الاجتماع العاشر لوزراء الفلاحة للدول الأعضاء في المركز الدولي للدراسات الفلاحية العليا لحوض البحر المتوسط (سيام SIHEAM)، حول الأمن الغذائي المستدام في بلدان البحر الأبيض المتوسط، الجزائر، 6 فيفزي 2014، الملف الصحفي، ص 10، من موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية : http://www.minagri.dz/doc/dossier_de_presse_2014-02-06_ar.pdf

[19] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية : مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق، مرجع سابق، ص 21 .

[20] صالح مفتاح، فاطمة رحال: مرجع سابق، ص498.

[21] المرجع نفسه، ص 499.

[22] الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية : مرجع سابق، ص 81.

[23] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية : مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق، مرجع سابق، ص 24.

[24] المرجع نفسه، ص ص31–32.